إنجازات ومشاريع حيوية في القطاع السمكي خلال عقد ونصف من عمر الوحدة

القطاع السمكي يقود تغييراً حقيقياً في هيكل الاقتصاد اليمني

انشاء مزرعة في منطقة اللحية لانتاج ١٠٠٠ طن من الجمبري

□ إذا كان السؤال .. أي من القطاعات الإنتاجية يقود تغييراً حقيقياً في هيكل الاقتصاد اليمني ، فأن الجواب سيكون الأسماك وبكل وضوح.

انطلاقاً من ذلك سعت الحكومة إلى تطوير الاستثمار في القطاع السمكي ، خاصة منذ إعلان الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م ، سواءً من حيث توفير البنى التحتية وتنظيم الاصطياد في المياه الإقليمية ، او من خلال إتاحة الفرص للقطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع الأمر الذي أسهم في تطوير الإنتاج السمكي وصناعة المنتجات السمكية ، إذ بلغ إجمالي ما خصص لتغطية احتياجات القطاع السمكي في البناء المؤسسي والتشريعي منذ عام ١٩٩٠م وحتى ٢٠٠٤ م ، تسعة مليارات وستمائة وثمانين مليون ريال ، ساهمت بشكل ملحوظ في زيادة كمية الإنتاج السمكي التي تشرف عليها وزارة الثروة السمكية.

تقرير: ريام محمد مخشف

غير ان القفزة الحقيقية لتطوير القطاع السمكي في اليمن تمثل في تنفيذ مشروع الأسماك الرابع ، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من١٩٩٨ الى٢٠٠١، بتكلفة إجمالية بلغت ٥ ر٣٩ مليون دولار ،باعتبار ذلك من أهم واكبر مشاريع الاستثمار الحكومي في القطاع السمكي والذي ساهم في تحسين طرق الاصطياد ودعم مراكز الأبحاث السمكية وحماية البيئة البحرية.

كما ان إنشاء صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي أسهم هو الآخر في تنمية الاستثمارات في القطاع السمكي خلال الفترة ١٩٩٦م إلى ٢٠٠٤ م من خلال مشروعات عملاقة تجاوزت كلفتها الخمسة مليارات ريال.

وحالياً تعمل الحكومة على تنفيذ مشروع ترويجي لاستقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمارات في مشروع الاستزراع السمكي الذي يضم ٣٥ موقعاً صالحاً للاستزراع على الشريط الساحلي لليمن حسب ما ذكره وزير الثروة السمكية الدكتور علي محمد مجور ، والذي أشار إلى ان الحكومة ستبدأ هذا العام بإنشاء مزرعة نموذجية في منطقة اللحية على البحر الأحمر بطاقة إنتاجية تصل إلى ١٠٠٠ طن من الجمبري ، في الوقت الذي قدمت فيه عروضاً من شركات ألمانية لإنشاء مصنع لزراعة الأسماك في محافظة حضرموت وبطاقة إنتاجية٥٠٠ طن سنوياً ، كما انها تدرس طلبات أجنبية للاستثمار في مزارع بحرية لتسمين التونة وإنشاء " مزارع بحرية مغلقة .. إلى جانب العمل للتوسع حالياً في مراكز تربية الأحياء المائية وتنظيم عملية الصادرات .

وقد أدت إجراءات الإصلاحات الحكومية المدعومة بالتزام رئاسي قوي بشأن دور مستقبلي فعال للقطاع السمكي ، إلى زيادة طلبات الاستثمار المؤكدة في القطاع السمكي خلال الفترة من ١٩٩٢م إلى ٢٠٠٤م نحو ١٣٨ مشروعاً بتكلفة استثمارية بلغت ٢٦ مليار ريال وبموجودات ثابتة ١٧,١ مليار ريال.

فيما توقع ان توفر هذه المشاريع الاستثمارية ما يقارب سبعة آلاف فرص عمل من العمالة اليمنية ، فضلاً عن توقعات زيادة عائدات الصادرات اليمنية إلى حوالي ٣٣٠ مليون دولار بنهاية عام٢٠٠٦ م.

كما أن سياسة الانفتاح ودخول القطاع الخاص كشريك مهم في القطاع السمكي، أدى إلى تنامي حصة الصادرات السمكية من ٢٧ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ٢١٣مليون دولار عام ٢٠٠٤ م ، وارتفع الإنتاج من ٨٢ الفطن عام ١٩٩٤م إلى ٢٦٠الف طن عام ٢٠٠٤ م .. في حين حقق الإنتاج السمكي في العام الماضي ٢٠٠٤م معدل نمو بلغ / ٨ ر١٣٪ / ،حيث ارتفعت كمية الإنتاج من ٢٢٨ ألف طن عام ٢٠٠٣م إلى ٢٥٩ ألف طن في العام ٢٠٠٤م وبقيمة ٤٤ مليار ريال .. مما أهل القطاع السمكي ليحتل المركز الثاني من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بعد القطاع النفطي ، ناهيك عن ارتفاع أعداد الصيادين العاملين من ٢٤ ألف صياد عام ١٩٩٠ إلى ٦٥ ألف عام ٢٠٠٤ م.

وفوق ذاك هناك الآلاف من فرص العمل التي وفرها القطاع السمكي بصورة غير مباشرة ، بدءاً من العاملين في مجالات الإنزال والنقل والتسويق السمكي ومعامل التحضير ، وانتهاء بالعاملين في الأنشطة والخدمات المرافقة الأخرى ، كصناعة الثلج والقوارب والتجارة بوسائل الاصطياد مثل الشباك وغيرها.

وفي المقابل شجعت الحكومة على مشاركة مجتمعية واسعة في الإنتاج السمكي من خلال دعم الجمعيات السمكية التي تنامى عددها من ٢٠ جمعية عام ١٩٩٠ م إلى١٢١ جمعية في الوقت الحاضر.

يقول وزير الثروة السمكية: الحكومة تقدم دعماً مشجعاً لتحفيز أنشطة الجمعيات السمكية والصيادين التقليديين من خلال التمويل الكافي لأنشطتها بمنح الإقراض الميسر من صندوق التشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي في مجال استكمال مراكز الإنزال وساحات الحراج ومصانع الثلج ووسائل النقل المبردة .. كما يتم منح الصيادين قروض ميسرة من بنك التسليف التعاوني الزراعي.

ويضيف الأخ الوزير: هذا العام سيتم توزيع نحو ١٠٠٠ قارب خشبي مزودين بالمحركات البحرية مدعومين حكومياً بواقع ٥٠ ٪ من التكلفة الإجمالية والنسبة الباقية قروض ميسرة بفوائد مخفضة ، وذلك بهدف إيجاد فرص عمل للصيادين التقليديين.

وتشير أخر الدراسات السمكية إلى إمكانية ارتفاع الاصطياد سنويا بنسبة تتراوح ما بين ٣٠٠ ألف إلى ٣٢٠ ألف طن من الأسماك والأحياء البحرية. وتشكل نسبة الأسماك السطحية الكبيرة والصغيرة ٧٠ ٪ من إجمالي المخزون السمكي المتاح للاستغلال و ٣٠ ٪ من الأسماك القاعية العظمية والقاعية الرخوية والقشريات مما يوفر للدولة مجالات وإمكانيات واسعة لزيادة الاستغلال للموارد السمكية التي لم تستغل بعد من خلال استثمارات جديدة.

وتفيد الدراسات والبحوث السمكية العلمية ونتائج المسوحات التي نفذت من قبل البعثات والمنظمات الدولية ومركز أبحاث علوم البحار بالتعاون مع المعاهد العلمية البحثية والسمكية الروسية أن المياه الإقليمية اليمنية غنية بأكثر من / ٤٥٠/ نوعاً من الأسماك والأحياء البحرية، يتم استغلال واصطياد ما بين ٦٠ إلى ٧٠ نوعاً من بين هذه الأنواع، إلى جانب أن أكثر من ٥٠٠ ألف فرد في الجمهورية يستفيدون مباشرة من القطاع السمكي، إذ يوفر أكثر من ١٠٠ ألف فرصة عمل بينها، ٧٠ ألف فرصة عمل في الاصطياد ، و٣٠ الف في الصناعات السمكية والأنشطة الأخرى المرتبطة بها في القطاع التي بلغت أكثر من ٤٠ منشأة سمكية منتشرة في المدن الساحلية الرئيسية الثلاث " الحديدة، عدن ، حضرموت " بشكل رئيسي بينها ٢٣ منشأة صناعية حاصلة على الرقم الأوروبي.

وتؤكد هذه الدراسات أن إنتاجية منطقة خليج عدن وسقطرى والجزء الجنوبي من البحر الأحمر تفوق إنتاجية العديد من المصائد السمكية الأخرى لتميزها بإنتاجية بيولوجية عالية وتنوع بيولوجي وحيوي ، إضافة إلى ظاهرة التقلبات المائية نتيجة هبوب الرياح الموسمية الصيفية الجنوبية الغربية التي ينتج عنها صعود الكتل المائية الباردة وهبوط التيارات المائية السطحية الحارة.

كما تشير الدراسات والبيانات الإحصائية السمكية بان مستوى إنتاجية البحر الأحمر تتراوح سنوياً ما بين (١٨ ألف طن – ٢٠ ألف طن) بينما إنتاجية خليج عدن والبحر العربي تتراوح في العام ما بين ٩٠ ألف طن إلى ١٢٠ ألف طن ويمكن زيادتها إلى أكثر من ٣٠٠ ألف طن في حالة استغلالها بطريقة جيدة.

ويعد قطاع الأسماك أحد القطاعات الاستثمارية الواعدة في بلادنا إذ تملك اليمن شريطاً ساحلياً يصل طوله إلى أكثر من ٢٥٠٠ كيلو متر، كما تمتلك أكثر من ١٣٠ جزيرة بحرية ذات أهمية كبيرة للحياة البحرية والثروة السمكية.

وتنوع الشواطئ اليمنية على البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب وكذا شطآن الجزر والذي جعل الثروة السمكية اليمنية متنوعة في بيئتها ومعيشتها من اسماك سطحية وقاعية، حيث تصل مساحة المسطحات المائية في بلادنا إلى أكثر من ٧٠٠ الف كيلو متر مربع الأمر الذي يعزز من أهمية الثروة السمكية الهائلة التي تتمتع بها اليمن.

التوجهات المستقبلية : يقول الوزير مجور ان مشروع إدارة المصائد السمكية والحفاظ عليها" مشروع الأسماك الخامس " يمثل أحد مجالات الاستثمار الحكومي في القطاع السمكي خلال الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر، والمتوقع البدء بتنفيذه في يونيو القادم، بتكلفة إجمالية تصل إلى ٣٥ مليون دولار بدعم من البنك والاتحاد الأوروبي والحكومة، ومدته أربع سنوات من تاريخ التنفيذ.

وأضاف مجور: إن مشروع الأسماك الخامس الذي يأتي في إطار البرامج الاستثمارية لتنمية القطاع السمكي في اليمن ضمن الخطة الخمسية الجديدة، والذي رصدت له الحكومة ١٢٠ مليون دولار ، سيشكل رافداً كبيراً للقطاع السمكي ، كونه واحدا من القطاعات الواعدة في الاقتصاد الوطني .. مشيرا إلى أن المشروع السمكي الخامس سيركز بشكل أساسي على تطوير البنية التحتية للثروة السمكية الهائلة في اليمن ،وتدعيم عملية مراقبة الجودة بما يرقى إلى المستوى المطلوب.. إلى جانب انه سيعمل على إنشاء محطات بحثية على طول الشريط الساحلي لليمن، الممتد من ميدي على البحر الأحمر مرورا بخليج عدن وانتهاء بمنطقة شحن المحاذية لسلطنة عمان على بحر العرب ، وكذا بناء موانئ سمكية وكواسر أمواج وساحات حراج جديدة في مدن المحافظات الساحلية ، وكذا إعادة تأهيل وتوسعة العديد من موانئ الاصطياد السمكي ، إلى جانب انه سيعمل على خلق مراكز لتربية الأحياء المائية بحيث تكون نواه للاستزراع السمكي في الجمهورية اليمنية.

ويتضمن هذا المشروع دعم مكونات إعادة هيكلة وزارة الثروة السمكية في اتجاه اللامركزية على مستوى أنشطتها وتفعيل النظام الإحصائي وشبكة المعلومات، وكذا دعم الجمعيات والتعاونيات السمكية، وتفعيل دور الرقابة والتفتيش البحري.

ويفيد وزير الثروة السمكية أن عدداً من المشروعات الحكومية واستثمارات القطاع الخاص سيتم افتتاحها ووضع حجر الأساس لها خلال الاحتفالات بالعيد الوطني ١٥ للجمهورية اليمنية في ٢٢ من مايو .. منوهاً إلى أن إجمالي المشروعات التي سيتم افتتاحها تصل إلى ٤٠ مليون دولار ، تشمل البنية التحتية وأبرزها افتتاح ميناء الشحر السمكي بحضرموت والذي يعد من أهم الموانئ السمكية اليمنية وكذا افتتاح ميناء ميدي في حجة وهو ميناء سمكي كبير جداً وسيكون نواة لموانئ الصادرات السمكية إلى الخارج ، إضافة إلى افتتاح معامل تحضير للأسماك من استثمارات القطاع الخاص موزعة في محافظات حضرموت وعدن والحديدة والمهرة ، وكذا إنشاء مختبرات مراقبة وضبط الجودة للمنتجات السمكية في الموانئ ومراكز الإنزال على طول الشريط الساحلي ، إضافة إلى توسعة موانئ الاصطياد القائمة وإعادة تأهيلها وإنشاء موانئ سمكية والسنة بحرية وحواجز أمواج في ١٥ موقع موزعة على الشريط الساحلي ، وكذا إعادة تاهيل وتطوير مراكز الإنزال ومواقع بيع المنتجات السمكية بالحراج ، إضافة إلى تطوير الخدمات الرئيسية في مراكز الإنزال الأخرى بما فيها الجزر سقطرى وعبد الكوري وميون وحنيش وزقر وغيرها من الجزر ، إلى جانب إنشاء مراسي الإنزال ومصانع الثلج ومحطات الوقود والكهرباء والمياه .

ولفت الوزير مجور إلى ان الحكومة ممثلة بوزارة الثروة السمكية تسعى جدياً خلال السنوات القليلة المقبلة إلى رفع معدلات الإنتاج السمكي السنوي إلى ٧٠٠ الف طن والى إعادة هيكلة الصادرات السمكية ليصبح مركز الثقل فيها يميل لصالح منتجات القيمة المضافة.

وأكد الوزير مجور أهمية إعادة هيكلة الوزارة وفقاً لأنشطتها وسياساتها الجديدة المتمثلة بمراقبة الاصطياد السمكي في المياه الإقليمية ومراقبة جودة المنتجات ومواقع الإنزال السمكي والإحصاء والإنتاج ودعم أنشطة البحوث والإرشاد ورعاية الخدمات التنافسية التي يقوم بها الشركاء في المجال السمكي.

مشددا على ضرورة إنشاء هيئتين للبحوث والإرشاد السمكي وللمصائد السمكية .. مشيراً إلى أن الوزارة تقدمت بمشروع قانون جديد لتنظيم عمليات الاصطياد في المياه الإقليمية اليمنية من شانه إحداث نقلة نوعية في مجال تنظيم عمليات الاصطياد كونه يحدد ضوابط جديدة للرقابة على عمليات الاصطياد ومراقبة الجودة على المنتجات السمكية وتحديد مناطق الاصطياد التقليدي والساحلي والصناعي.

وتابع الوزير مجور " لكي نفعل الرقابة إلى حد كبير تم تخصيص أكثر من ٢٢ قارباً للرقابة والتفتيش منتشرة على طول الشريط الساحلي.

مؤكداً أن هناك تنسيق مع مصلحة السواحل لتعزيز عملية الضبط ، وقد ضبطت العديد من المخالفات من قبل قوارب الرقابة والتفتيش البحري إلى جانب المخالفات المضبوطة من قبل خفر السواحل، إضافة إلى التنسيق القائم بين الوزارة والبحرية لضبط أي مخالفات أو أي اصطياد غير قانوني .. منوهاً إلى أن الاتحاد الأوروبي سيقدم لبلادنا خلال العامين المقبلين ٥,٥ ملايين يورو كمنحة لدعم مشروع الرقابة والتفتيش البحري، وسبق للاتحاد ان قدم عام ١٩٩٩ للمشروع ذاته١٧ مليونا.

وأشار إلى الأعمال الجارية لتصحيح الأوضاع في جانب السياسة الجديدة التي تم إتباعها لإعادة تنظيم الاصطياد في مياهنا البحرية.. حيث كان برنامج الحكومة هو نقطة الانطلاق الأولى لتحقيق استدامة الثروة السمكية وتجددها باعتبارها قطاعاً متجدداً ومستداما.

وذكر بهذا الصدد أنه تم العمل على ترجمة ذلك من خلال إعداد جملة من الإجراءات تمثلت في تطوير وتفعيل نشاط الرقابة والتفتيش البحري والذي أصبح لا مركزيا تمارسه السلطات المحلية عبر مكاتب الوزارة في المحافظات.. منوهاً بان هذا النشاط اثبت بعد إحالته إلى اللامركزية فعاليته في ضبط الكثير من المخالفات التي كانت تقوم بها سفن الاصطياد الأجنبية.. إلى جانب الإجراءات الأخرى التي أتبعت منها إعداد استراتيجية جديدة للاصطياد والتي اقرها مجلس الوزراء مؤخراً وحددت جملة من المبادئ الأساسية منها أن استغلال الثروة السمكية يجب ان يكون عقلانيا ورشيدا بما يحقق خلق قيمة مضافة، أي اصطياد ثم إنزال من الشاطئ ثم تحضير وتصنيع ، وتصدير ، أي المعادلة انتقلت من اصطياد وتصدير إلى اصطياد وتحضير ثم تصدير ، لافتاً إلى ان هذا الأجراء كان له تاثير كبير، من حيث انه خلق فرص عمل كبيرة جدا للصيادين واشتغل قطاع واسع من الصيادين في البحر .. كما أن هذه الاستراتيجية أسست لتطوير صناعات سمكية كبيرة جداً على طول الشريط الساحلي وهناك حالياً عدد كبير من المصانع المنتشرة والتي لا تقل عن ٤٠ مصنع تحضير و٣ مصانع تعليب وأكثر من خمسة مصانع لتصنيع القوارب وعشرات من مصانع الثلج ، وهناك صناعات سمكية كبيرة تجعل صادراتنا السمكية صادرات نوعية .

وأكد وزير الثروة السمكية انه يجب ان تكون الصادرات السمكية صادرات نوعية مصنعة ومحضرة ، لا ان تكون صادرات خام ، بما يخلق منها قيمة مضاعفة والأهم من ذلك كله هو أن تحمل الماركة أو الدليل اليمني (صنع في اليمن).

يذكر أن القطاع السمكي يساهم في الأمن الغذائي في اليمن بواقع ٦-٧ كيلو جرام سنويا للفرد من البروتين السمكي ، ويؤمن معدل ١١-١٣ كيلوجرام سنويا في المناطق الساحلية.

ويساهم القطاع السمكي مساهمة مباشرة في إجمالي الناتج المحلي الوطني بمعدل يتراوح ما بين ١ر٥ إلى ٢ ٪ ، فضلا عن ان الصادرات السمكية اليمنية تحتل المرتبة الثانية من بين ثلاثين سلعة تمثل أهم السلع اليمنية التي يتم تصديرها إلى الأسواق الخارجية.

(سبأ)

اللقاء الموسع يواصل مناقشة تطوير واقع الصناعة والتجارة في اليمن

صنعاء/ سبأ/..

■ ،، واصل اللقاء الموسع الاول بوزارة الصناعة والتجارة الواقع وآفاق المستقبل جلسات أعماله أمس لمناقشة عدد من أوراق العمل حول أوضاع الصناعة والتجارة وكيفية تطويرها بما يعود بالفائدة على المواطن والمستثمر.

ويسلط اللقاء الذي يشارك فيه عدد من قيادة الوزارة ومدراء عموم الوزارة بأمانة العاصمة والمحافظات الضوء على تجارب الآخرين وكيفية الاستفادة منها في تطوير واقع الصناعة والتجارة في اليمن، وسوف يختتم اللقاء أعماله غداً السبت.

حملة توعوية لمستخدمي المياه في محافظتي ذمار والبيضاء

ذمار / سبأ/

■ نظم مكون ارشاد الري بالوحدة الحقلية لمشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة بمحافظتي ذمار والبيضاء بمدينة ذمار مهرجاناً جماهيرياً توعوياً لطلاب المدارس في إطار فعاليات المرحلة الأولى من حملة التوعية الجماهيرية لمستخدمي المياه التي ينفذها المكون على مدى شهر.

وتستهدف المرحلة الأولى توعية اكثر من ٩ آلاف طالب وطالبة في مدارس مديريات جهران ، ضوران ، ذمار بمحافظة ذمار ومديرية رداع بمحافظة البيضاء ، باهمية الحفاظ على المياه وترشيد الاستهلاك من خلال تعريفهم بالطرق والوسائل الحديثة لنظم وتقنيات الري.

وفي المهرجان القى الاخوة حمود درهم دماج الوكيل المساعد لمحافظة ذمار والمهندس عبد الله عامر علي مدير عام الوحدة الحقلية لمشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة بمحافظتي ذمار والبيضاء وناظم الاصبحي مسئول مكون ارشاد الري بالوحدة كلمات أشارت إلى أهمية إقامة مثل هذه الانشطة التوعوية الهادفة إلى نشر الوعي في اوساط المجتمع بضرورة الحفاظ على المياه وتحسين كفاءة استخدامه ، وبما يحقق زيادة العائد من الوحدة المائية وتحسين تغذية المياه الجوفية وحصاد الامطار. وتطرقت الكلمات إلى دور المشروع في دعم وتنفيذ برنامج للارشاد الزراعي المائي والدعم المؤسسي للمنشآت المائية وتدريب وتأهيل الكوادر العاملة في الجمعيات التعاونية الزراعية والمزارعين.

وحثت على تكامل الجهود وتضافرها لانجاح المشروع والاستغلال الامثل لامكانياته في تطوير العمل الزراعي بالمحافظتين.

دعم أوروبي لمؤسسة المياه في أبين

استعراض التعاون في مجال السياحة والبيئة

تعز/سبأ/

■ استعرض الأخ احمد عبدالله الحجري محافظ محافظة تعز مع بعثة وزارة التعاون الالمانية برئاسة السيد / دينكر/ مسئول اليمن في وزارة التعاون الالمانية المشاريع المدعومة من الحكومة الالمانية الصديقة في محافظة تعز وفي مقدمتها مشاريع إعادة تاهيل شبكة المياه والصرف الصحي وتطوير تربية النحل ومشروع / جي تي زد/ وايداس ، وعدد من البرامج الانمائية والخدمية وفي اللقاء الذي حضره نائب السفير الألماني بصنعاء تطرق الأخ المحافظ إلى إمكانية الاستفادة من الخبرات الألمانية الكبيرة في المجال السياحي والحفاظ على البيئة.

كما تم مناقشة جانب التعاون في ما يتعلق بالخبرات الفنية للاهتمام بحدائق الحيوانات والمحميات النباتية.

وقد اوضح الجانب الالماني أهداف البعثة في التعرف على المساعدات الألمانية لليمن ومستوى تنفيذها بالاضافة إلى مناقشة جوانب تعزيز علاقات التعاون بين البلدين.

وفي بحث المهندس فريد احمد مجور محافظة ابين بحضور الأخ محمد ابراهيم الحمدي وكيل وزارة المياه والبيئة مع المدير الاقليمي للمشروع الاوروبي الخاص بالمياه والصرف الصحي والوفد المرافق له جانب التعاون لتحسين البنية التحتية لفرع المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي بالمحافظة.

وتم استعراض أوجه الدعم التي يمكن أن يقدمها المشروع الاوروبي في هذا الصدد.

كما تم التطرق إلى موضوع تنشيط أداء فرع المؤسسة في ما يتعلق بعملية تحسين الموارد.

وقد أشاد الأخ المحافظ بالدعم الذي يقدمه الاتحاد الاوروبي لمشاريع المياه والصرف الصحي بما يسهم في تطوير هذا القطاع الحيوي والقطاعات الأخرى.

بناء منشأة تخزينية بسعة ٣٠ ألف طن خلال الفترة القادمة:

استعراض خطة العمل المستقبلية لفرع شركة النفط في ذمار

ذمار/ سبأ/..

■ ناقش الأخ عبدالوهاب يحيى الدرة محافظ محافظة ذمار مع مسئولي فرع شركة النفط اليمنية بالمحافظة. انشطة فرع الشركة التي تتضمنها خططه وبرامجه المستقبلية، والتي تضمن توفير احتياجات المحافظة من المواد البترولية ومشتقاتها.

وكان الأخ خالد جرعون مدير عام فرع شركة النفط اليمنية بالمحافظة قد استعرض الآلية التي تعمل بها الشركة لتمويل محافظتي ذمار والبيضاء وأجزاء من محافظتي إب والضالع بالمواد البترولية والمشتقات النفطية.

مشيرا إلى أنه سيتم خلال الفترة القادمة بناء منشأة تخزينية في منطقة المواهب بمحافظة ذمار تبلغ سعتها التخزينية ٣٠ ألف طن وإنشاء محطات نموذجية على مداخل المدن الرئيسية في نطاق عمل الفرع بسعة تخزينية تزيد عن مليوني لتر لكل محطة على حدة وتوفير أسطول ناقلات للمواد البترولية يتكون من ١٥ ناقلة.

منوها إلى أن الفرع حقق ايرادات خلال الفترة ٢٠٠٠م – ٢٠٠٤م بلغت ٣٣ ملياراً و١٥ مليون ريال.